

Distr.: General
3 March 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨*

(٢٩ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨)*

إضافة

* يلخص هذا التقرير، المقدم بوصفه إضافة لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن دورته العادية الأولى (٩ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، المناقشات التي جرت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد في ٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد أعدته أمانات المنظمات الأربع.



الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

ألف - التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نائب المدير التنفيذي إلى عرض ومناقشة ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. وقام نائب المدير التنفيذي بإبراز الصورة المتفاوتة للتقدم كما تتضح من أحدث البيانات، وقال إن هناك حاجة إلى استشعار جماعي للاستعجال إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وتبادل كل من منسق الإدارة التقنية التابعة للخطة الاستراتيجية للحد من الفقر التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة في حكومة مالي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في ملاوي المعلومات المتعلقة بالمنظير القطرية للطريقة التي يمكن بها إحراز المزيد من التقدم وتعجيله تحت قيادة وطنية.

٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشارت عدة وفود إلى التقدم المحرز لكنها أعربت عن قلقها من أن عدة بلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليست على المسار الصحيح.

٤ - وقدمت الوفود التوصيات التالية لتعجيل إحراز التقدم: التأكيد على القيادة الحكومية والملكية الوطنية فضلاً عن زيادة الدعم المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف للجهود الرامية إلى رفع المستوى؛ والأخذ بالمزيد من النهج 'القائمة على التشاور مع المستفيدين' بحيث تستفيد الفئات المهمشة من رفع المستوى؛ وضمان توافر موظفي الأمم المتحدة لدعم الجهود القطرية؛ وإقامة اتصالات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاسم الممارسات السليمة وتنفيذها. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة، والوفاء بوعود تقديم المعونة من جانب البلدان المانحة، وعدم المساواة في العلاقات التجارية، وعدم المساواة بين الجنسين، وتدهور البيئة.

٥ - وأوصى عدد من الوفود بزيادة التركيز على أقل البلدان نمواً، لا سيما وأن التغيرات الديمغرافية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والأمن، والاستجابة الدولية القوية للصراعات وتغير المناخ، يمكن أن تؤثر في التقدم المحرز. وينبغي استعمال عوامل تتجاوز مجرد مستويات الدخل في تصنيف البلدان بحيث يمكن التركيز على الجهود المبذولة للحد من

التفاوت، وخصوصا في البلدان ذات الدخل المتوسط. ومما أوصى به أيضا إجراء تقييم أشمل للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨، بما في ذلك الصناديق الخاصة والجهات المانحة الجديدة.

٦ - وردا على ذلك، أوضح المتحدثون الجهود المبذولة على الصعيد القطري للتغلب على التحديات في تحقيق الأهداف، بما في ذلك وضع برامج أشمل للحد من الفقر، وجهود مكافحة الفساد، وتنمية القدرات. واقتُرح إيلاء اهتمام أكبر لهجرة ذوي المهارات من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان الصناعية، وللحفاظ على المكاسب التي تحققت في إنتاج الأغذية، ولضمان جودة التعليم. وينبغي زيادة إمكانية التنبؤ للدعم الدولي حتى تتمكن البلدان المتلقية من تحسين قدرتها على التخطيط. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم أعمالها على نحو متسق، وأن تكفل جودة الدعم المقدم للبلدان، وأن تدعو إلى إعطاء المزيد من الموارد للحكومات التي تظهر الالتزام بالأهداف.

٧ - وأوصى نائب المدير التنفيذي لليونيسيف بالتركيز على تغيير السياسات العامة، وعلى جمع البيانات وتحليلها ونشرها، لا سيما فيما يتعلق بالتفاوتات، وعلى الفئات السكانية المستبعدة والمتضررة من الصراع. وينبغي تركيز جهود التعجيل، حتى ما بعد عام ٢٠١٥، على التحديات المرتبطة بالصرف الصحي، وجودة التعليم، وتسجيل المواليد، في جملة أمور أخرى.

باء - التغذية المرتدة من الجهات المنفذة لمشاريع "توحيد الأداء" الرائدة

الجزء الأول

٨ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعرض البند المتعلق بالتغذية المرتدة من الجهات المنفذة لمشاريع 'توحيد الأداء' الرائدة نيابة عن الوكالات الأربع. وأكدت المديرية التنفيذية أن الدورة تركز على الاستماع إلى الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تشارك في المشاريع الرائدة. وفي معرض إبراز النقاط الرئيسية لعملية التقييم، ذكرت أن التغذية المرتدة من المشاريع الرائدة أظهرت أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يشكل الأساس لبرنامج الأمم المتحدة لتوحيد العمل، وأنه مستمد من الأولويات الإنمائية الوطنية. وقد حظيت البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة بتقييمات إيجابية. كما أن التوافق الاستراتيجي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية الوطنية من شأنه الحد من الازدواجية وتكاليف المعاملات، فضلا عن أن التوجه العام للمبادرة كان تقييمه إيجابيا.

٩ - وذكرت وزيرة التكامل الألبانية أن القدرة على التوفيق بين أعمال أسرة الأمم المتحدة في ألبانيا والأولوية الوطنية الفريدة المتمثلة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان واحدا من أهم الإنجازات حتى الآن. وشددت على أهمية القيادة الحكومية في اختيار أي الوكالات، بالنظر إلى ميزاتها النسبية، تضطلع بدور رئيسي في دعم الأهداف الوطنية. وأكدت أن الانطباع العام في حكومتها إيجابي للغاية بشأن 'توحيد الأداء'.

١٠ - وأبرز الأمين العام لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا تجربة حكومته الإيجابية مع المشروع الرائد. وشدد على أهمية الارتباط الوثيق بين أدوات التخطيط الوطني وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكفالة وجود برنامج قوي للأمم المتحدة في البلد، وذكر أن مبادرة المشاريع الرائدة ترتبط ارتباطا مباشرا مع الالتزامات الواردة في إعلان باريس.

١١ - وأكدت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة، وموزامبيق، وأوروغواي، وفييت نام (بلدان مشاركة في المشاريع الرائدة) على أن الملكية والقيادة الوطنيتين أساسيتان لنجاح المبادرة. وأكدت أن لكل بلد طابعه الفريد ولا مجال لاتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع". وأعربت تلك الوفود عن تفاؤل حذر إزاء تحسين اتساق الأمم المتحدة وزيادة الروابط بين الأولويات الوطنية وبرامج الأمم المتحدة. كما أشارت إلى أن 'توحيد الأداء' عملية تتطلب عمالة كثيفة، وأنه من السابق لأوانه تقييم الأثر الإنمائي.

١٢ - ومن القضايا الرئيسية التي أثارت في أثناء المناقشة التي تلت ذلك الحاجة إلى ما يلي: الصبر، لأنه من السابق لأوانه إجراء تقييم للأثر؛ وأن توفر الجهات المانحة المعونة على نحو يمكن التنبؤ به؛ واستمرار اعتبار بناء قدرات الشركاء كواحد من مجالات التركيز الرئيسية للأمم المتحدة؛ وزيادة الدور القيادي للمنسقين المقيمين مع المحافظة على الحياد وعلى التركيز الشامل على نطاق المنظومة.

١٣ - واستفسرت بعض الوفود عن "الصندوق الواحد" وأعربت عن قلقها من أن الأموال الأساسية قد تخلط بشكل مشترك. وأوضح المتحدثون أن "صناديق الاتساق" في المشاريع الرائدة لا تحتوي على أموال أساسية، بل موارد التمويل المشترك فقط. ولوحظ أن الحكومات احتفظت لنفسها بالقدرة على تمويل أنشطة خاصة بوكالات بعينها. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة ينبغي أن تندرج في إطار التخطيط المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري الكامل. كما جرى التأكيد على أهمية التركيز على المضمون والنتائج، وليس على مجرد الإجراءات.

الجزء الثاني

١٤ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لافتتاح الجزء الثاني من المناقشة بشأن مشاريع 'توحيد الأداء' الرائدة نيابة عن المنظمات الأربع. وتحدث المدير عن المعالم الشاملة للمرونة والتبني الوطني، وذكر أن كل مشروع رائد قد صمم خصيصا بحيث يلائم الظروف القطرية التي أقيم فيها وفقا للتوجيهات الواردة في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأبرز المدير أن المشاريع الرائدة تبين كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تتوافق مع الأولويات الوطنية على نحو أكثر فعالية، وأن البرمجة المشتركة عنصر أساسي، يرتكز على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٥ - وفيما يلي الأشخاص الذين قاموا بعد ذلك بعرض تجربتهم مع المشاريع الرائدة: المنسقة المقيمة في ألبانيا؛ وممثل اليونيسيف في رواندا؛ ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والمدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١٦ - واعترف ممثلا منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمشاريع الرائدة بوصفها منتدى هاماً لتحسين الاتساق والفعالية، وبطابع المشاريع الرائدة القائم على التبني الوطني وعلى تلبية الطلب. وذكر أن المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أكثر شمولاً واستجابة لمبادرة 'توحيد الأداء'، في الوقت الذي حث فيه على لزوم الحذر عند الجمع في خطة واحدة بين الاتفاقات القائمة التي صيغت بعناية. وشدد على قيمة الشراكات في منظومة الأمم المتحدة، واعترف بضرورة تعزيز نظام المنسقين المقيمين بأرفع مستوى من الكفاءات القيادية والمواهب الإدارية، وبزيادة وضوح خطوط للمساءلة.

١٧ - وأقرت الوفود بما أثمرته المشاريع الرائدة من خبرات إيجابية فيما يتعلق بإيجاد قدر أكبر من التوافق مع الأولويات الوطنية وزيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، وذكرت أن لجميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية دوراً يضطلعون به في تحقيق الصيغة الأمثل لنظام المنسقين المقيمين. وشددت على أهمية اتباع نهج وطني مرن مراعي لاختلاف الظروف في البلدان المختلفة في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. كما أعربت الوفود أيضاً عن ضرورة إعادة استثمار المدخرات في البرامج والحد من أعباء الإبلاغ والأعباء الإدارية. واعترفت وفود عديدة بعملية التقييم باعتبارها منطلقاً لعملية التقييم الرسمية، بينما طلب البعض أن يكون هذا الأخير قائماً على أساس معايير تضعها جميع الدول الأعضاء وأن يشمل مسائل من قبيل التكاليف التي ينطوي عليها الاتساق.

١٨ - وحذرت وفود كثيرة من اعتماد أي نموذج معين لـ 'توحيد الأداء' على نحو متسرع، وكررت تأكيد أن الاتساق وسيلة لتحقيق الفعالية وليس غاية في حد ذاته، وأن ثمة بدائل يجري تقييمها حاليا في محافل دولية أخرى. وشددت على أنه لا بد من قيادة وطنية للاتساق، وأكدت أنه ينبغي ألا يُعاد تخصيص الموارد على أساس الخبرات الأولى المكتسبة من المشاريع الرائدة، بل ينبغي مواصلة توزيعها على أساس الصيغ والمبادئ المتفق عليها فيما بين أطراف متعددة. وأشار البعض إلى الاعتبارات الأمنية واللوجستية المتأصلة الكامنة في نموذج 'المكتب الواحد'. ودعت وفود كثيرة كبار المديرين في المقر إلى دعم المشاريع الرائدة بالتواصل الواضح، ومواءمة الممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية، وتيسير وتسريع عملية صنع القرار على الصعيد القطري. ودعت وفود عديدة الجهات المانحة إلى توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمتسم بحسن التوقيت.

جيم - استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث

١٩ - قام رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بعرض البند، وأوضح للحاضرين المواضيع الرئيسية للدورة. وكان الحد من أخطار الكوارث موضوعا مثاليا للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لأنه شامل لجميع نواحي التنمية وحالات الطوارئ. وأتاح الاجتماع المشترك فرصة للتعرف على مفهوم ومفردات الحد من أخطار الكوارث ولماذا ينبغي أن يُدمج في سياسات وصناديق برامج الأمم المتحدة.

٢٠ - وتحدثت نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في الموضوع باسم المنظمات الأربع. وشددت في ملاحظاتها على التكيف والحاجة إلى التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية وبناء القدرة على استعادة الحيوية فيما بين المجتمعات التي يرجح أن تكون الأكثر تضررا. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة إلى الاشتراك بشكل كامل في الحد من أخطار الكوارث. ويمكن لمنظمات الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد لتخفيف المخاطر وبناء القدرة على استعادة الحيوية عن طريق العمل جنبا إلى جنب بموجب إطار عمل هيوغو. وهناك ضرورة لإقامة صلة أقوى بين الجهود الإنسانية والإنمائية للحد من آثار الكوارث على المجتمعات الضعيفة.

٢١ - وقدمت مديرة الحماية المدنية في حكومة هايتي منظورا قطريا بشأن استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. وأوضحت ضعف هايتي أمام الأخطار الطبيعية والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ ثم عرضت الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث وإطار التعاون مع الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية.

٢٢ - وقامت نائبة مدير الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بتوضيح آلية تنسيق الاستراتيجية لدعم إطار عمل هيوغو. وأوصت بالاستناد على الهياكل القائمة من قبيل إطار عمل هيوغو والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لمعالجة الحد من أخطار الكوارث وإقامة الروابط مع التنمية وتغير المناخ. كما عرضت برنامج الأعمال المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة وآليات التمويل القائمة.

٢٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها لورقة المعلومات الأساسية وجددت دعمها للمنظمات الأربع لتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث في سياساتها وبرامجها. وأصرت الوفود على ضرورة ربط الحد من أخطار الكوارث مع التكيف مع تغير المناخ، وأكد البعض أن الحد من أخطار الكوارث يمكن أن يخفف تكلفة جهود الانتعاش.

٢٤ - وأشادت الوفود بالمنظمات الأربع لإسهاماتها الهامة في جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر اتساقاً على الصعيد القطري، وذكرت أن التنمية والاستجابة لحالات الطوارئ لا يمكن أن ينظر إليهما على أنهما مسألتان منفصلتان، وأكدت أن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي الآلية الرئيسية لتنفيذ إطار عمل هيوغو. كما أشارت إلى ضرورة قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بزيادة دعمها للدول الأعضاء بشكل منهجي من أجل الحد من أخطار الكوارث.

٢٥ - وحثت الوفود المنظمات الأربع على التركيز على ولاياتها، والعمل جنباً إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل تحديد الدور المنوط بكل منها. ولا بد من عمل متسق ومترايط وفقاً لولايات فرادى المؤسسات. وطُرح سؤال عن كيفية الربط على نحو أفضل بين حالات الطوارئ وأنشطة التنمية، بالنظر إلى الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الانتعاش المبكر. كما جرى التشديد على أهمية تبادل المعلومات. وسأل أحد الوفود عن آليات تمويل التكيف مع تغير المناخ.

٢٦ - وذكر فريق المتحدثين في رده على الأسئلة والتعليقات أن ورقة المعلومات الأساسية وثيقة عامة ترمي إلى مساعدة المنظمات الأربع على بدء العمل المشترك بشأن الحد من أخطار الكوارث وليس القصد أن يُفهم منها أنه بإمكان أي من تلك المنظمات أن تتجاوز ولايتها. وأقر أعضاء الفريق بالتحدي ثلاثي الأبعاد المتمثل في الربط بين الإغاثة والتنمية، والعمل في إطار الشراكة، والاسترشاد بالاستراتيجيات القطرية التي ترتب أولوية الحد من أخطار الكوارث.